



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A
2002 مارس 23
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

لجنة الصياغة

السلسلة الحادية عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة

اعتمدت اللجنة 4 قراريْن (مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والإتحاد الإفريقي للاتصالات) ورداً في الوثيقة 173 بدون تعديل. وقد قدم هذا النص إلى لجنة الصياغة لدراسته ثم إحالته بعد ذلك إلى الجلسة العامة.

نبيل كسرامي
رئيس اللجنة 4

مشروع قرار بشأن إشراك الاتحاد الدولي للاتصالات في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يأخذ في اعتباره

أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن قطاع تجارة الاتصالات، على النحو الوارد في الفصل الرابع منه، ولاسيما، من جملة أمور، ما يتعلق بوظائف القطاع في بناء الوعي بتأثير الاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودوره كعامل حافز في النهوض بتنمية خدمات وشبكات الاتصالات وتوسيعها وتشغيلها، وبخاصة في البلدان النامية، وال الحاجة إلى المحافظة على التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية وغير الإقليمية، والارتقاء به،

وإذ يأخذ في اعتباره كذلك

أن القرار 31 لمؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994) بشأن البنية التحتية للاتصالات والتنمية الاجتماعية- الاقتصادية يبرز:

أ) أن الاتصالات شرط مسبق للتنمية،

ب) تأثيرها على الزراعة، والصحة، والتعليم، والنقل، والمستوطنات البشرية إلى آخره؛

ج) الانخفاض المستمر في الموارد الإنمائية المتاحة للبلدان النامية؛

وإذ يلاحظ،

أ) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998) أعاد التأكيد في إعلانه وقراراته على الالتزام بزيادة توسيع وتنمية خدمات الاتصالات في البلدان النامية وتسخير الطاقات لتطبيق الخدمات الجديدة والمبتكرة،

ب) اعتماد خطة عمل فاليتا التي تحتوي على فصول رئيسية عن تنمية البنية التحتية العالمية للمعلومات والبرامج الخاص بأقل البلدان نمواً،

وإذ يعي

أن مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات قد حث المؤتمر في قراره 1184 بشأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 على أن يركز تركيزاً خاصاً على "مشكلة سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يحيط علماً

أ) باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها A/RES/56/37 في دورتها العادية السابعة والثلاثين المنعقدة في لوساكا في يوليو 2001 للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا،

ب) والإعلان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الإفريقية لإنجاز التنمية المستدامة؛

وإذ يدرك

الأحكام الواردة في منطوق قرار الأمم المتحدة 218/56/RES/A بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا، من أجل النظر خلال عام 2002 في الخطط والطائق المتعلقة باشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والذي يدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم المبادرة الإفريقية الجديدة وكفالة التمثيل الفعال،

وإذ يسلم

بأنه رغمَّاً عمما سجله الإقليم الإفريقي من النمو والتَّوسيع المبهرين في خدمات اتصالات المعلومات منذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات- 1998 الأخير، فلا تزال هناك مجالات انشغال رئيسية كثيرة وتفاوتات جمة في التوزيع متفشية في الإقليم؛ كما أن النمو المستمر في "الفجوة الرقمية" مسألة لها مغزها الحام،

يطلب من مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يولي اهتماماً خاصاً إلى تنفيذ خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات فيما يتعلق بما جاء فيها من دعم لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وأن يخصص من الموارد ما يمكن من رصدها بصفة دائمة؛

يطلب من الأمين العام

أن يسترعي انتباه مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) إلى هذا القرار بغية قيامه بالإفراج عن الموارد المالية الملائمة من أجل الأنشطة الخاصة بدعم المبادرة، ولا سيما من فائض إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية.

مشروع قرار

دعم الاتحاد الإفريقي للاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يشير بالذكر

إلى القرار 58 (كيoto، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين، ولا سيما البند "يقرر"،

وإذ يشير بالذكر

إلى القرار 21 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-98 (فاليتا، 1998)،

وإذ يأخذ في اعتباره

حاجة الاتحاد الإفريقي للاتصالات الملحة إلى المساعدة والتعاون،

يطلب من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

ومن مديري مكتب تنمية الاتصالات

القيام بجميع الخطوات الضرورية لتزويد الاتحاد الإفريقي للاتصالات بالدعم الإداري والمساعدة بالخبرة التقنية، ولا سيما عن طريق الارتقاء بالتعاون ما بين الاتحاد الإفريقي للاتصالات والمكتب الإقليمي لإفريقيا التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك، من جملة أمور، بتيسير الاستعانة بخبراء الاتحاد الدولي للاتصالات في الميدان،

ويطلب كذلك من مدير مكتب تنمية الاتصالات

القيام بجميع الخطوات اللازمة لإشراك الاتحاد الإفريقي للاتصالات في تنفيذ خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات (2003-2006) فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.